



قواعد التوجيه الصرفي للحديث النبوي الشريف
في كتاب شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح

عبد الهادي الحمزاوي

طالب باحث في سلك الدكتوراه - تخصص اللغة العربية

جامعة السلطان مولاي سليمان

المغرب

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين المبعوث رحمة للعالمين وقدوة للعارفين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن اهتدى بهديه واستن بسنته إلى يوم الدين.

أما بعد:

إن الحضارة الإسلامية بنت صرحها واستمدت أسسها من نصين اثنين؛ أحدهما مؤسس والآخر مبین، هما القرآن الكريم، وما أثر عن النبي الحكيم، فقد اعتُبر دستور المسلمين وقانونهم في كل وقت وحين، فإلى جانب علوم القرآن اعتنى العلماء بما أثر من الحديث النبوي في نفس الآن، ولما كان ذلك كذلك؛ فقد سلكوا سبيل تفهمه وقصدوا الفاظه للاستكشاف، فوقع بينهم في بعض المواضع الخلاف، فعمدوا إلى التوجيه لاستبانة المعنى السديد، ودرء ما كان عن الصواب محيد.

وهذه المحاولة تبغى إزالة اللثام عن نوع من أنواع التوجيه، واستبانة ما قاله العلماء فيه، وهو التوجيه الصرفي، الذي هو في تضاعيف المصادر مخفي.

فانتظمت من أجل ذلك في مبحثين اثنين تسبقهما مقدمة توطئ لما نحن بصدد، وتعقبهما خاتمة تحمل ما اختتم من نتائجه:

أول المبحثين: نظري؛ يعرف قواعد التوجيه وأقسامها، ويبيّن مفهوم التوجيه الصرفي للحديث النبوي الشريف.

والثاني: تطبيقي؛ يشتمل على توجيهاتٍ صرفيةٍ لجملة من الأحاديث النبوية؛ في ضوء كتاب شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك.



1- مهاد مفاهيمي:

أ- مفهوم قواعد التوجيه

كلمة "أصول" عندما تضاف إلى اسم علم؛ تفيد المبادئ الكلية التي يقوم عليها تفصيل وتفسير ذلك العلم نفسه؛ لذلك فـ "أصول النحو" يُقصد بها المبادئ الكلية التي يقوم عليها علم النحو، هذا، وإنَّ " قاعدة أصول النحو تجعل الفائدة هي الغاية، وهذه الأخيرة (الفائدة) موقوف تحقيقها على أمن الخلاط واللبس.

" وإن الفائدة والصواب وأمن اللبس حين توضع ثالثها في صورة مبدأ عام يحكم كل نشاط قام به النحاة، فلا بد أن تدور كل قواعد التوجيه في فلك هذا المبدأ بحيث يكون الغرض منها جميعاً أن تكون تفصيلاً للطرق الموصلة إلى هذه الغايات الثلاث، أي كان العنوان الذي توضع تحته أي طائفة من هذه القواعد"¹.

"وقد ترددت قواعد التوجيه عند أبرز النحاة، وترددت في مختلف مباحثهم لما لها من أهمية في التأثير على الأحكام المتنوعة على اختلاف أنواعها، والاستدلال على صحة ما تراه المدرسة النحوية، أو يراه النحوي في مسألة ما"²

"ويقصد بقواعد التوجيه تلك الضوابط المنهجية التي وضعها النحاة ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية سماعاً كانت أم استصحاباً أم قياس التي تستعمل الاستنباط الحكم"³

ب- أقسام قواعد التوجيه

ولما كان مقصد تلك القواعد هو الإفادة والصواب وأمن اللبس، كان لزاماً أن تكون خاصيتها في سن الأحكام والتأويل هي التوجيه، وحاصل هذا التوجيه قواعد ثلاث، قد فصل في عرض أمتلتها تمام حسان في كتابه الأصول، إلا أنه لم يقدم لها حدّاً، وحسب هذه المحاولة أن توردها ملخّصة وتستبين معناها بوضع تعريفات لها، وذكر الأمثلة نقلاً عن كتاب "الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب" لتتمام حسان، فانتظمت بذلك هذه القواعد الثلاث في شعب ثلاث:

"أولها: القواعد الاستدلالية: ويفهم منها أنّها تلك القواعد التي تنطلق من الملفوظ لتحتج للمقصود؛ فهي تجعل من الألفاظ الدارجة على ألسن العرب دليلاً وجه الصحة في الكلام المراد توجيهه، وسبيلها في ذلك قواعد كثيرة، منها:

السماع: ومنه قولهم: "الشذوذ لا ينفي الفصاحة".

القياس: مما قالوا فيه: "يجري الشيء مجرى الشيء إذا شابهه من وجهين".



العدول: وفيه قال قائلهم: "كثرة الاستعمال تجيز الخروج عن الأصل".

ثانيها: القواعد المعنوية: ومن خلال الأمثلة الواردة في كتاب الأصول اتضح أنه يُقصد بها تلك القواعد التي يُحتج بها للمقصود بما يفهم من الملفوظ، أو ما ينتجه المورد والسياق من آثار دلالية، وتشتط في المعنى أن يرد وفق ما سنته العرب من معاني الألفاظها أو في الأساليب. وتنطوي تحتها جملة قواعد من بينها:

الأساليب: منها قولهم: "الأصل في التعجب الاستفهام"

التمسك بالظاهر: قالوا "إنما يختلف التقدير عن اللفظ إذا عدل بالشيء عن الموضوع الذي يستحقه".

التعريف والتكثير: وبما قعدوا كون "النكرة أصل المعرفة فرع"

ثالثها: القواعد المبنوية: تضم صنفين من صنوف القواعد؛ قواعد تحليلية وأخرى تركيبية.

بهذه القواعد الثلاث والأخرى الثاوية تحتها، تهيكل قواعد التوجيه حسب تمام حسان، وهي المشكّلة للمبادئ الكلية التي يبني عليها التوجيه النحوي عامة، وتلك القواعد كلها مستنبطة من مظانها الأصلية، وأهم هذه المظان كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، وكتاب الأصول لابن السراج، ومخطوطة كتاب فيض شرح الانشراح من روض طي لاقتراح لابن طيب الشرقي الفاسي يشرح بها كتاب الاقتراح للسيوطي⁴

ج- تعريف التوجيه الصرفي للحديث النبوي الشريف

لاستبانة تعريف التوجيه الصرفي، لا بد من معرفة العلاقة بين التوجيه والصرف، وبما أن العلاقة بين أمرين اثنين موقوف إدراكها على إدراك الطرفين معا، فسننطلق من تعريف التوجيه بكونه: "إيراد الكلام على وجه يندفع به كلام الخصم⁵، بناء على القواعد السالف ذكرها، والصرف "علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب"⁶.

واستنادا إلى ذلك يمكن تعريف التوجيه الصرفي للحديث النبوي الشريف بأنه: عملية توظف القواعد الصرفية الكلية من أجل بيان وجه مصوغ لما جاء في الحديث النبوي مما يبدو كأنه يناقض قاعدة صرفية معروفة.

2- التوجيه الصرفي لبعض الأحاديث النبوية الشريفة:

بعد كتاب "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح" لابن مالك، من مصادر التوجيه النحوي للحديث النبوي الشريف، وبما أن النحو والصرف كيان واحد ويفرق بينهما على سبيل التعليم والمنهج فقط، فإن هذا الكتاب يشمل التوجيه الصرفي كذلك - بنسبة



أقل - وفي هذا المبحث سنحاول أن نستبين كيف وجه ابن مالك بعض الأحاديث النبوية الشريفة صرفياً، وأن ننظر في قواعد توجيهه التي اعتمدها في ذلك، وذلك عبر أمثلة تطبيقية:

المثال الأول: حذف الهمزة⁷

درجت العرب في كلامها على تثقيب الهمز في جملة من المواضع، وتخفيفها في أخرى، وشدَّ عن ذلك لهجات معينة، وفي الحديث النبوي الشريف مواضع اخترم فيها ما عرف في كلام العرب في هذا الباب، ولاستبانة ذلك نورد مثلاً من كتاب ابن مالك مع بيان توجيهه له:

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم على رواية الأصيلي: "ولكن خوة الإسلام"⁸. قال ابن مالك: "الأصل ولكن أخوة الإسلام"⁹، فنقلت حركة الهمزة إلى النون، وحذفت الهمزة على القاعدة المشهورة، فصار "ولكن خوة الإسلام" فعرض بعد ذلك استتقال ضمة بين كسرة وضمة، فسكن النون تخفيفاً، فصار "ولكن خوة الإسلام".

وسكون النون بعد هذا العمل غير سكونه الأصلي. (...). مثاله قوله تعالى: {لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي} فإن أصله لكن أنا، فنقلت حركة الهمزة وحذفت، فصار لكننا، فاستثقل توالي النونين متحركين، فسكن أولهما وأدغم في الثاني. ومثله قول الشاعر:

وترميني بالطرف أي أنت مذنب وتقليني، لكن إياك لا أقلبي

أراد "لكن أنا إياك لا أقلبي"، ثم عمل به ما ذكرته.

والحاصل أن للناطق بـ "ولكن خوة الإسلام" ثلاثة أوجه:

- سكون النون وثبوت الهمزة بعدها مضمومة.

- وضم النون وحذف الهمزة.

- وسكون النون وحذف الهمزة.

فالأول أصل، والثاني فرع، والثالث فرع فرع.

➤ القواعد الموظفة في هذا المثال:

في قول ابن مالك: "الأصل ولكن أخوة الإسلام"، تطبيق لقاعدة الاستدلال التي تقول: من عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل،

ولما أراد أن يقيم الدليل طبق قواعد الاستتقال التي تقول:



- الحركات تستثقل على حرف العلة

- الخروج من ضم إلى كسر أو من كسر إلى ضم ثقيل

فضلا عن توظيفه لقاعدة الحذف القائلة: لا حذف إلا بدليل

كما وظف قواعد القياس إذ قدم شواهد من القرآن الكريم والشعر أيضا ليقبس عليها ويستدل بها على صحة توجيهه. وإن في حديثه الأخير ؛ عن الأصل والفرع إشارة إلى قاعدتين من قواعد الأصل والفرع هما: "الفرع لا بد أن يكون فيه الأصل"، و"قد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل ثم لا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلا ولا الفرع عن كونه فرعاً؛ فقد بين أن "خوة" فرع و "أخوة" أصل وأشار إلى أن في هذا المثال عدل عن الأصل إلى الفرع.

المثال الثاني: عودة ضمير المؤنث على مذكر

"إيراد المذكر بصيغة التأنيث أو العكس يرى كثير من العلماء أنه جائز لأنه ليس يجري أمر المذكر والمؤنث على قياس مطرد، ولا لهما باب يحصرهما"¹⁰ ، " وتذكير المؤنث واسع جدا "¹¹ ، وقد ورد هذا الصنف من العدول الصرفي في أحاديث نبوية كثيرة، وعمد جملة من العلماء والباحثين إلى توجيهها وبيان مصوغ العدول فيها، ومن ذلك ما فعله ابن مالك في توجيهه للمثال الآتي:

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "أسرعوا بالجنابة، فإن تك صالحة فخير تقدمونها إليها، إن تك سوى ذلك فشر تضعونه عن رقابكم"¹². قال ابن مالك: موضع الإشكال في هذا الحديث قوله "فخير تقدمونها إليها" فأنت الضمير العائد على "الخير" وهو مذكر. فكان ينبغي أن يقول: فخير تقدمونها إليه. لكن المذكر يجوز تأنيثه إذا أول بمؤنث، كتأويل "الخير" الذي تقدم إليه النفس الصالحة بالرحمة أو بالحسنى أو باليسرى، كقوله تعالى {لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ} ، وكقوله تعالى: {فَسَنِّيئِرُهُ لِّئِيسْرَىٰ}.

ومن إعطاء المذكر حكم المؤنث باعتبار التأويل قول النبي صلى الله عليه وسلم في إحدى الروايتين "فإن في إحدى جناحيه دواء والأخرى داء"¹³ والجناح مذكر، ولكنه من الطائر بمنزلة اليد، فجاز تأنيثه مؤولا بها.

ومن تأنيث المذكر لتأويله بمؤنث قول تعالى {مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا}، فأنت عدد الأمثال وهي مذكرة لتأويلها بحسنات"¹⁴.

➤ القواعد الموظفة:

ابن مالك في توجيهه لهذا المثال الحديثي وظف جملة من قواعد التوجيه نذكر منها:



من قواعد القياس:

ما لا نظير له في كلامهم لا يصح في القياس؛ إذ أورد نظائر لإعطاء المذكر حكم المؤنث وهي قوله تعالى { مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَلِهَا }، وقوله صلى الله عليه وسلم "فإن في إحدى جناحيه دواء والأخرى داء".

من قواعد الحمل:

الحمل على المعنى كثير في كلامهم؛ إذ دلل على توجيهه للخير بحمله على معنى الحسنى، ومن العلماء من فسر قوله تعالى { وللذين أحسنوا الحسنى وزيادة } بكون الحسنى هي الجنة، وهذا المعنى متساوق مع الحديث؛ أي "فإلى الجنة تقدمونها".

من قواعد الإفادة:

الأصل في الكلام أن يوضع لفائدة

وفي استشهاده بأمثلة أخرى توظيف لقواعد القياس أيضا.

المثال الثالث: عودة ضمير الجمع على المفرد¹⁵:

الجموع من الأبواب التي كثر عليها الخلاف في اللغة، وذلك لعدم اطراد كثير من القواعد القياسية فيها، وهذا الاضطراب في القواعد وارد أثره في الحديث النبوي الشريف ومن شواهد ذلك في كتاب شواهد التوضيح؛ ما جاء في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ما العمل في أيام أفضل منها في هذه الأيام" قالوا: "ولا الجهاد في سبيل الله؟" قال: "ولا الجهاد إلا رجل خرج يخاطر بنفسه وماله فلم يرجع بشيء"¹⁶. قال ابن مالك في هذا الحديث إشكال من جهتين: إحداهما عود ضمير مؤنث في "منها" إلى "العمل" وهو مذكر. والثانية استثناء "رجل" من "الجهاد" وابداله منه، مع تباين جنسيهما.

فأما الأول فوجهه أن الألف واللام في "العمل" لاستغراق الجنس، فصار بما فيه عموم مصحح لتأوله بجمع، كغيره من أسماء الأجناس المقرونة بالألف واللام الجنسية. ولذلك يستثنى منه، نحو { إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا }، ويوصف بما يوصف به الجمع كقوله تعالى: { وَأَوَّلُ طِفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَطْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ } وكقول بعض العرب (أهلك الناس الدرهم البيض والدينار الأحمر).

فكما جاز أن يوصف بما يوصف به الجمع لما حدث فيه من العموم كذلك يجوز أن يعاد إليه ضمير كضمير الجمع، فيقال: "الدينار بما هلك كثير من الناس"؛ لأنه في تأويل الدنانير. "وما العمل في أيام أفضل منها في هذه الأيام"؛ لأنه في تأويل الأعمال.

ويجوز أن يكون أنت ضمير "العمل" لتأويله ب"حسنة" كما أول "الكتاب" بصحيفة من قال: (أتيتك كتابي) "



القواعد الموظفة: ➤

- استشهد بالآية: {إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا} والتي جاء فيها المفرد موصوفا بما وصف به الجمع، لوجيهه المثال الذي عاد فيه ضمير الجمع على المفرد وثمت فرق بين ما طرأ على المستدل به وما طرأ على المستدل له، فبذلك يكون وظف قاعدي القياس:
- ليس من شروط القياس أن يكون المقيس مساويا للمقيس عليه في جميع أحكامه، بل لا بد أن يكون بينهما مغايرة في بعض الأحكام.
- يجري الشيء مجرى الشيء إذا شابهه من وجهين
- وفي قوله "يجوز أن يكون أنت ضمير العمل لتأويله ب «حسنة»": التفاتة إلى قاعدة من قواعد الحمل التي تقول:
- حمل الكلام على ما فيه فائدة أشبه بالحكمة على ما ليس فيه فائدة.

خاتمة

خلص البحث في هذا الموضوع إلى عدة نتائج نجلها في الآتي:

- لا توجد مصادر خالصة للتوجيه الصرفي للحديث النبوي الشريف - حسب ما اطلعتُ عليه - إلا أنه مبثوث في تضعيف كتب الشروح، وكتب التوجيه النحوي وكتب غريب الحديث.
- التوجيه الصرفي للحديث النبوي يحتاج إلى مزيد عناية، وإلى بذل جهد واستفراغ وكد لاستخلاصه من مظانه.
- التوجيه الدلالي لأصوات الحديث النبوي الشريف، وتأويلها صوتياً، لم أجد من التفت إليه.
- السواد الأعظم من القدماء لم يهتموا بالتوجيه الصرفي للحديث النبوي الشري، كما أنه لم يُقدر قدره من المحدثين.
- قواعد التوجيه لم يتم استقراءها استقراء تاماً، وتصنيفها يحتاج دراسة توري زنده، وتعرّف بأطراف عناصره.

لهوامش:

- 1 - الأصول، تمام حسان من 189 بتصرف.
- 2 - قواعد التوجيه وأثرها في النحو العربي ابن الحجاج المودجاء د. عصام محمد ناصر العصام ج 3 ص 2259.
- 3 - الأصول، تمام حسان ص 189
- 4 - ينظر كتاب الأصول، تمام حسان، من سن 189 إلى ص 205، (بتصرف).
- 5 - القاموس المحيط الفيروز آبادي، مادة "الوجه".
- 6 - الشافية في التصريف، عثمان بن عمر ابن أبي بكر بن يونس، ص 6.
- 7 - شواد التوضيح ص 141 - 142.
- 8 - صحيح البخاري 1/119. وفي الحديث رواية ثانية ب "ولكن أخوة الإسلام".
- 9 - صحيح البخاري 1/119 و 5/5.



- 10 - المذكر والمؤنث، سعيد بن إبراهيم التسري البعادي النصراني، أبو الحسين الكاتب.
- 11 - الخصائص، ابن جني، ج 2 ص 417.
- 12 - الحديث في صحيح البخاري ٢/١٥٣ وليس فيه لفظ " إليها " وهو موطن الإشكال عند ابن مالك، وجاء في فتح الباري ٣/ ٤٢٧ - ٤٢٨ بلفظ " تقدمونها إليها ولا شاهد فيه هنا، وقال فيه الشارح ابن حجر (قوله تقدمونها إليه الضمير راجع إلى الخبز باعتبار الثواب).
- 13 - وورد الحديث في صحيح البخاري ١٥٨٤ بلفظ (فإن في إحدى جناحيه داء والأخرى شفاء) وفي ١٨١٧ (فإن في أحد جناحيه شفاء وفي الآخر داء). وفي نسخة في هذا الموضع جاء بلفظ (إحدى جناحيه).
- 14 - شواهد التوضيح ص 143.
- 15 - شواهد التوضيح ص 176.
- 16 - صحيح البخاري ٢/٢٤ وفي نسخة منه ما العمل في أيام العشر أفضل من العمل في هذه.